الأوراق البيضاء والباطلة تعبير ديمقراطي

لماذا حجب اكثر من ٥٣ الف صوت عن المرشحين في الانتخابات الرئاسية؟

كتب - منتصر حمدان

لماذا حجب قرابة ٥٣ الف مواطن صوتهم عن المرشحين للانتخابات الرئاسية ؟ ولماذ تحصل المطربة هيفاء وهبة على أصوات انتخابية رغم انها لم تشارك في هذه الانتخابات ؟ جملة من التساؤلات حول هذه القضية التي تحمل في طياتها أكثر من تفسير وأكثر من معنى في ثان انتخابات رئاسية يخوضها الشعب الفلسطيني لانتخاب رئيس للسلطة الوطنية رغم استمرار الاحتلال الاسرائيلي.

واللافت للانتباه بأن عدد الأصوات الانتخابية التي حجبت عن المرشحين في انتخابات الرئاسة فاقت عدد الاصوات التي حصل عليها مرشحون يمثلون احزاب وقوى ديمقراطية ومستقلون، ليظهر بذلك عمق الازمة التي تعيشها الاحزاب والقوى السياسية الديمقراطية التي شاركت في هذه الانتخابات من جانب، وتكشف ازدياد حجم المواطنين الذين لا يشعرون بأن غالبية الأحزاب والقوى السياسة تعبر عن واقعهم وهمومهم كي يمنحوها أصواتهم.

وحسب ما أكدته مصادر رسمية في لجنة الانتخابات المركزية فانه خلال عملية فرز الاصوات تبين ان هناك قرابة ٢٩ الف ورقة باطلة ونحو ٢٤ الف ورقة بيضاء لتبلغ بمجموعها نحو ٥٣ الف ورقة تم الغائها في هذه الانتخابات.

واشارت تلك المصادر الى أن اللافت للنظر أن هناك أوراق تضمنت تصويت للمطربة اللبنانية هيفاء وهبة حيث قدرت تلك الاصوات بنحو ٦٠ ورقة، اضافة الى عدد كبير من الأوراق التي جرى استحداث مربع اضافي من قبل المنتخبين ليصوتوا لصالح الرئيس الراحل ياسر عرفات، كما أن هناك عدد لا بأس به من الأوراق يحمل عبارات شتم لجميع المرشحين المشاركين في الانتخابات.

وأعلن المسئول التنفيذي للجنة الانتخابات المركزية عمار دويك أن لجنة الانتخابات المركزية بصدد تجميع جميع الأوراق الباطلة والملغاة وعدم اتلافها حيث يكون بمقدور الدارسين والباحثين الراغبين باجراء دراسات وأبحاث لهذه الأصوات الإطلاع عليها بحرية كاملة، مؤكدا أن عملية تجميع تلك الأوراق من كافة مراكز الاقتراع متواصلة.

واشار دويك الى وجود تفريق ما بين الاوراق البيضاء والاوراق الباطلة، مشيرا إلى أن الأوراق البيضاء تعكس رغبة الناخبين وحرصهم على المشاركة في الانتخابات لكنهم في الوقت ذاته لا يرون في المرشحين الذين تنافسوا في الانتخابات من يستحق منحه الاصوات ما دفعهم لتقديم الورقة بيضاء.

ويرى دويك ان من بين الاسباب التي قد تقف وراء اقدام المواطنين على المشاركة في التصويت، هو ما اثير من شائعات في المجتمع حول تعرض كل من لا يشارك في العملية الانتخابية لعقوبات مثل حرمانه من السفر او تعطيل معاملاته الرسمية.

وتابع « لذلك فان اصحاب هذه الاوراق قرروا المشاركة في العملية الانتخابية ولكنهم وبقرار واع ومقصود قرروا تقديم اوراقهم فارغة من اي انتخاب للمرشحين»، مؤكدا أن هذه الظاهرة موجودة في كافة انحاء العالم.

كما اشار دويك الى ان هناك بعض الاوراق تضمنت وضع علامات فارقة على اوراقهم الامر الذي دفع اللجنة الى شطب تلك الأوراق، تحسبا من كشف اصحاب تلك الأوراق، خاصة بعد ورود معلومات تشير بان جهات عديدة كانت طلبت من الناخبين وضع علامات فارقة على اوراقهم الانتخابية للتأكد من انهم صوتوا لصالح احد المرشحين.

وعلى الرغم من حرص لجنة الانتخابات المركزية على اصدار معلومات وارشادات خاصة بطريقة تعبئة اوراق الاقتراع بشكل صحيح، التي تضمنت ارشادات خاصة بالتأكد من أن الورقة مختومة من الخلف، ووضع اشارة (X) في المربع بجانب اسم المرشح الذي اختاره، ونبهت كذلك المقترعين بضرورة عدم وضع أية إشارات أو تعليقات غير الشارة المخصصة (X) في المكان المخصص، إلا أن اللجنة أقرت وجود إشكالية فيما يتعلق بإشارة (X) من حيث أن تلك الإشارة تحمل في طياتها معاني سلبية في الثقافة المجتمعية السائدة.

وأوضح دويك أن هناك العديد من الأوراق كشفت عن وجود اشكالية فيما يخص استخدام اشارة (X) حيث يعتقد العديد من المقترعين ان عملية الاقتراع تتم من خلال وضع تلك الاشارة الى جانب اسماء المرشحين الذين لا يرغبون بانتخابهم وترك المربع بجانب اسم المرشح فارغا من أي اشارة.

وأكد دويك أن اللجنة رفعت توصية بضورة اعتماد إشارة صح بدلا من إشارة (X) في الانتخابات المقبلة لينسجم ذلك مع الثقافة المجتمعية السائدة.

وحسب المعلومات التي أوردتها لجنة الانتخابات المركزية بشأن عدد الأوراق الباطلة والأوراق البيضاء فان نسبتها وصلت الى ٨١,٦٪ ،حيث بلغت نسبة الاوراق الباطلة ٧٩,٣٪ في حين ان نسبة الاوروراق البيضاء كانت ٠٢,٣٪ .

ويرى منسق فريق مراقبي الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ماجد العاروري أن لجوء المواطنين الى التصويت من خلال الأوراق البيضاء يمثل أداة للتعبير عن الرأي، والتأكيد أنهم معنيون في المشاركة في العملية الانتخابية لكنهم غير مقتنعين بطبيعة البرامج وشخوص المرشحيين.

وتابع العاروي «إن هذا النوع من المشاركة يطلق عليه المشاركة السلبية من خلال أداة الورقة البيضاء ».

وأشار العاروي إلى أن اللجوء إلى استخدام هذه الوسيلة معروف في العالم، موضحا أنه حسب القانون الفلسطيني فانه اذا وصلت نسبة الاوراق البيضاء والباطلة أكثر من نسبة التصويت للمرشح الأول فان الانتخابات تعتبر لاغية ويجري إعادة تنظيم انتخابات جديدة.

وقال العاروري أن ما يتعلق بالأوراق الباطلة فان الأمر مرتبط بوجود خطأ في التصويت سواء كان ذلك بشكل مقصود أو غير مقصود، معتبرا أن ارتفاع نسبة الأوراق الباطلة في الانتخابات الرئاسية يكمن تفسيره بوجود جهل لدى المواطنين بطريقة الانتخاب من خلال الوقوع في أخطاء مثل كتابة اسماء اضافية أو وضع علامات فارقة على تلك الاوراق.

ويتفق المحامي موسى ابو ادهيم مع ما تحدث به العاروري ودويك بشأن آلية التعبير التي لجأ إليها أصحاب الأوراق الباطلة والبيضاء للمشاركة في الانتخابات الرئاسية، مؤكدا في الوقت ذاته أهمية إجراء دراسات وأبحاث للتعرف على الاسباب الكامنة وراء هذه الممارسة رغم أنها حق طبيعي للمواطنين في التعبير عن ارآئهم.

وتقول احدى الباحثات في مركز الاقتراع في قراوة بني زيد، لانا عرار، أن هناك مجموعة من الاوراق الباطلة والبيضاء التي فرزت في ذلك المركز، مشيرة إلى وجود أوراق تتضمن عبارات شتائم واستهزاء بالمرشحين، كما أكدت أنها لاحظت عدد من الحالات التي كان فيها المواطن يتهربون من ضغط الاحزاب والفصائل عليهم من خلال تسليم الورقة بيضاء او وضع علامات فارقة بقصد ان تصبح باطلة.

الانتخابات الفلسطينية في عيون دولية

كتب بلال غيث

كم بدا عالمنا صغيراً ومهتماً بأدق تفاصيل الانتخابات الرئاسية الفلسطينية التي جرت في التاسع من الشهر الماضي، تجلى ذلك في وجود ٢٤٠٠ صحفي محلي و دولي عملوا عبر أسابيع عدة على تغطية سير العملية الانتخابية الفلسطينية بمختلف مراحلها، لم يقف الأمر عند هذا الحد بل إمتد ليشمل ثمانمئة مراقب دولي حضروا إلى الأراضي الفلسطينية للإشراف على سير العملية الانتخابية، كان أبرزهم الرئيس الأمريكي الأسبق جمي كارتر، وميشيل روكارد عضو البرلمان الأوروبي ورئيس وزراء فرنسا الأسبق،و بالتأكيد فان لهذا الإهتمام العالمي دلالاته ويعكس موقفاً من الانتخابات ونتائجها.

الصحافة الأوروبية إعتبرت أن الانتخابات الفلسطينية كفيلة بخلق فرصة جديدة للسلام في منطقة الشرق الأوسط مستبشرة بمستقبل جديد يظهر ميول الشعب الفلسطيني نحو السلام، وعلى غير عادتها أفرغت معظم الصحف الأوروبية مساحات كبيرة تناولت خلالها الانتخابات ونتائجها، فقد أفردت صحيفة «الإندبندنت» البريطانية صفحتين، مشيرةً أن هذه النتائج «فرصة نادرة لتطوير ميول و تفكير ايجابي حول مستقبل المنطقة التي مزقتها المشاكل منذ زمن طويل»، ومن جهتها، أشادت صحيفة(فيننشيال تايمز) الطبعة الألمانية بما أسمته «ديمقراطية الانتخابات الفلسطينية التي جرت» واعتبرتها «بمثابة قدوة لشعوب الدول العربية من أجل انتهاجهم الديمقراطية في بلادهم» .

وزير شؤون المفاوضات في الحكومة الفلسطينية صائب عريقات اعتبر أن العالم نظر إلى نتائج الانتخابات الرئاسية بارتياح كبير، و تجلى ذلك من خلال التقارير التي صدرت عن بعثات مراقبة الانتخابات القادمة من كافة أنحاء العالم، والتي وصفت الانتخابات الرئاسية بالديمقراطية وأنها جرت بمهنية عالية وتنظيم كبير، وبذلك أصبحت مثال يحتذى به في الشرق الأوسط.

أما عن المواقف الدولية فيقول عريقات:«أننا لا نستطيع القول أن هناك تغيرات في مواقف الدول من القضية الفلسطينية، لكن الثابت أن هناك إجماع دولي حول ضرورة إنهاء الاحتلال، مؤكدا أنه لا يمكن تسمية التحركات السياسية الحالية بالإنفراج، فالإنفراج يحصل عندما تحول قرارات الشرعية الدولية من رؤى إلى مسار سياسي واقعي للتنفيذ، والمهم ليس ما يقال بل ما يمكن أن يلمسه الفلسطينيون على الأرض» .

وفي هذا السياق ترى الدكتورة حنان عشراوي رئيسة «مفتاح» وهي المؤسسة التي أعدت دراسة راقبت فيها التغطية الإعلامية للانتخابات الفلسطينية، أن الآراء الدولية كانت إيجابية جدا فالعالم بالتأكيد فهم أن الشعب الفلسطيني رغم كونه تحت الاحتلال ويعاني ويلاته، إلا أنه أصر على ممارسة حقه الديمقراطي ونجح في خلق مسار إنتخابي ديمقراطي متكامل بدأ بالرئاسة وهو يسير في المجالس المحلية وسيشمل قريبا المجلس التشريعي.

تشير عشراوي إلى أن الشعب الفلسطيني تعلم من تجربته السياسية الطويلة أن الرأي العام شيء يتغير، لذلك يجب العمل لإستثماره والبناء عليه، وإذا تواصل تفاعل الشعب الفلسطيني الإيجابي مع الرأي العام الدولي وإذا استمر إصراره على بناء ذاته ومؤسساته وواصل رسالته التي تقول أنه شعب يريد سلاما و دولة، بالتأكيد سيتجاوب معه العالم.

تؤكد عشراوي أنه يوجد تغير الآن في المواقف السياسية العالمية تجاه القضية الفلسطينية يجب إستغلاله، وأن إسرائيل والولايات المتحدة اللتين نجحتا في إقصاء الرئيس عرفات وتحويله إلى عذر من أجل التهرب من تنفيذ إستحقاقات السلام، تقفان الآن أمام الاختبار الصعب وهو مدى إستعدادهما لتحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية.

هذا واعتبر تقرير صدر عن وفد المراقبين الدوليين لمراقبة الانتخابات الفلسطينية التابع للمعهد الوطني للشؤون الدولية أن هذه الانتخابات شكلت إنجازا كبيرا للفلسطينيين، كانت المنافسة في الانتخابات قوية، وأديرت بطريقة عادلة، واتسم يوم الانتخاب عموما بالنظام والهدوء. وهي خطوةٌ إلى الأمام نحو تحقيق الديمقراطية الفلسطينية، كما يدل نجاحها على إمكانية الانطلاق نحو عهد جديد في السياسة الفلسطينية، وتطوير أسلوب حكم يتسم بالتمثيل والمساءلة، معتبرا أن فرصة جديدة سوف تسنح الآن لإحداث تطورات إيجابية على نطاق واسع. وفي الجانب الآخر رغم إشادته بإجراء الانتخابات وتثمينه للجهود الكبيرة التي بذلت لنجاحها، وإنتقاده للمعيقات الإسرائيلية خصوصا في القدس الشرقية أشار تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات أنه حدث سوء استخدام للأموال العامة لمصلحة أحد المرشحين.

لكن التقرير الذي صدر باللغة الإنجليزية استدرك قائلا «أنه بالرغم من نقاط القصور الملحوظة فمن الواضح أنه في ظل هذا السياق فإن الانتخابات الرئاسية تشكل إنجازا، وأنه في حين لا يمكن النظر للديمقراطية من خلال دورة أو دورتين للانتخابات، إلا أن ممارسات القادة الفلسطينيين للبحث عن الشرعية من خلال صناديق الإقتراع تقدر بشكل كبير، وكذلك فإن الروح والإعداد الكبيرة التي تسابقت للتسجيل والمشاركة تعبر عن دلالات قوية على الرغبة في السير في طريق سيادة القانون والمشاركة الجماهيرية» علما أن بعثة الاتحاد ضمت ٢٧٧ مراقبا من ٢٦ دولة أوروبية، بينهم ٢٨ عضوا من البرلمان الأوروبي.

أبرز أعضاء البرلمان الأوروبي ورئيس بعثة المراقبين الدوليين ورئيس وزراء فرنسا السابق السيد ميشيل روكارد قال:« إن عقد انتخابات ديمقراطية في ظل الاحتلال يواجه صعوبات جمة وبالتالي فإنه أمر نادر الحدوث، ولقد جرت في الحالة الفلسطينية لأنها كانت ضرورة لاحقة لوفاة الرئيس عرفات، واختيار الشعب الفلسطيني والمؤسسات الوطنية إحترام أحكام القانون الأساسي والانطلاق نحو عملية إنتخابات لانتخاب قائدهم الجديد كان قرارً شجاعا ودل على السعي نحو الديمقراطية» .

وأضاف روكارد في حديثه عن الانتخابات الفلسطينية » أنه نتيجة لتلك العملية الانتخابية فإن الشعب الفلسطيني سيستفيد من قيادة إختارها بشكل ديمقراطي وتحظى بإعتراف دولي، مما سيمكنه من البدء في مواجهة التحديات الصعبة القادمة» . أما نائب رئيس البرلمان الأوروبي السيد إدوارد ماك الذي قاد وفد أعضاء البرلمان قال:« إن إجراء الانتخابات الرئاسية الفلسطيني بهذا الشكل يعد أساسا للانتخابات البرلمانية التي ستجري في الأراضي الفلسطينية والتي يمكن أن تصبح نموذجاً للمنطقة بأكملها» .